

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٨٥٤ لسنة ٢٠٢٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة تنفيذ مشروع محطة رفع الصرف الصحى الفرعية بقرية بنى حرام - مركز دير مواس - محافظة المنيا ، والواقع بحوض غلاب نمرة (٣٨) ضمن القطعة رقم (٨) بقرية بنى حرام ، بمسطح إجمالى (٢٣) سهماً ، وذلك لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣ رجب سنة ١٤٤٧ هـ

(الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ٢٠٢٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال ممدوح

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة

للعرض على السيد أ.د.م رئيس مجلس الوزراء
بخصوص استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة
لإقامة محطة رفع الصرف الصحى الفرعية بقرية بنى حرام -
مركز دير مواس - محافظة المنيا

أتشرف بعرض الآتى :

تتولى الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى تنفيذ مشروعات الصرف
الصحى المتكامل لقرية بنى حرام - مركز دير مواس - محافظة المنيا ضمن المبادرة
الرئاسية (حياة كريمة) المرحلة الأولى، الأمر الذى يتطلب إجراء نزع ملكية قطعة
الأرض اللازمة لإقامة محطة رفع الصرف الصحى الفرعية بقرية بنى حرام - مركز
دير مواس - محافظة المنيا عليها لخدمة القرية وبيانها كالاتى :

إجمالى المساحة للمحطة هى (٢٣) سهماً وتقع بحوض غلاب نمرة (٣٨) ضمن
القطعة رقم ٨ (أ) بقرية بنى حرام والمبينة بالخريطة المساحية رقم (٥٤٥/٥٩٢,٥)
بمقياس رسم (٢٥٠٠/١) وكشف الملاك الظاهرين محل الطلب هى الأنسب من
الناحية الفنية لإقامة محطة رفع الصرف الصحى عليها لخدمة جزء من قرية بنى
حرام - مركز دير مواس ونظراً للضرورة الملحة لتنفيذ المحطة وللمحافظة على الصحة
العامة والبيئة والاستفادة من المشروع تم استصدار قرار الاستيلاء المؤقت رقم ٤٧٥
لسنة ٢٠٢٢ من السيد محافظ المنيا وجارى التنفيذ فى الموقع على مساحة (١١ ط ،
١٧ س) والتى تم تقليصها لتصبح على مساحة (٢٣ سهماً) حيث إنها محطة فرعية.
وطبقاً للمادة الثانية من قرار الاستيلاء رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٢٢ التى تنص
على الجهة الصادر لصالحها قرار الاستيلاء (الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف

الصحي) استيفاء كافة الإجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بالسير فى إجراءات نزع الملكية وجارى التنفيذ فى الموقع .
وتم الحصول على الآتي :

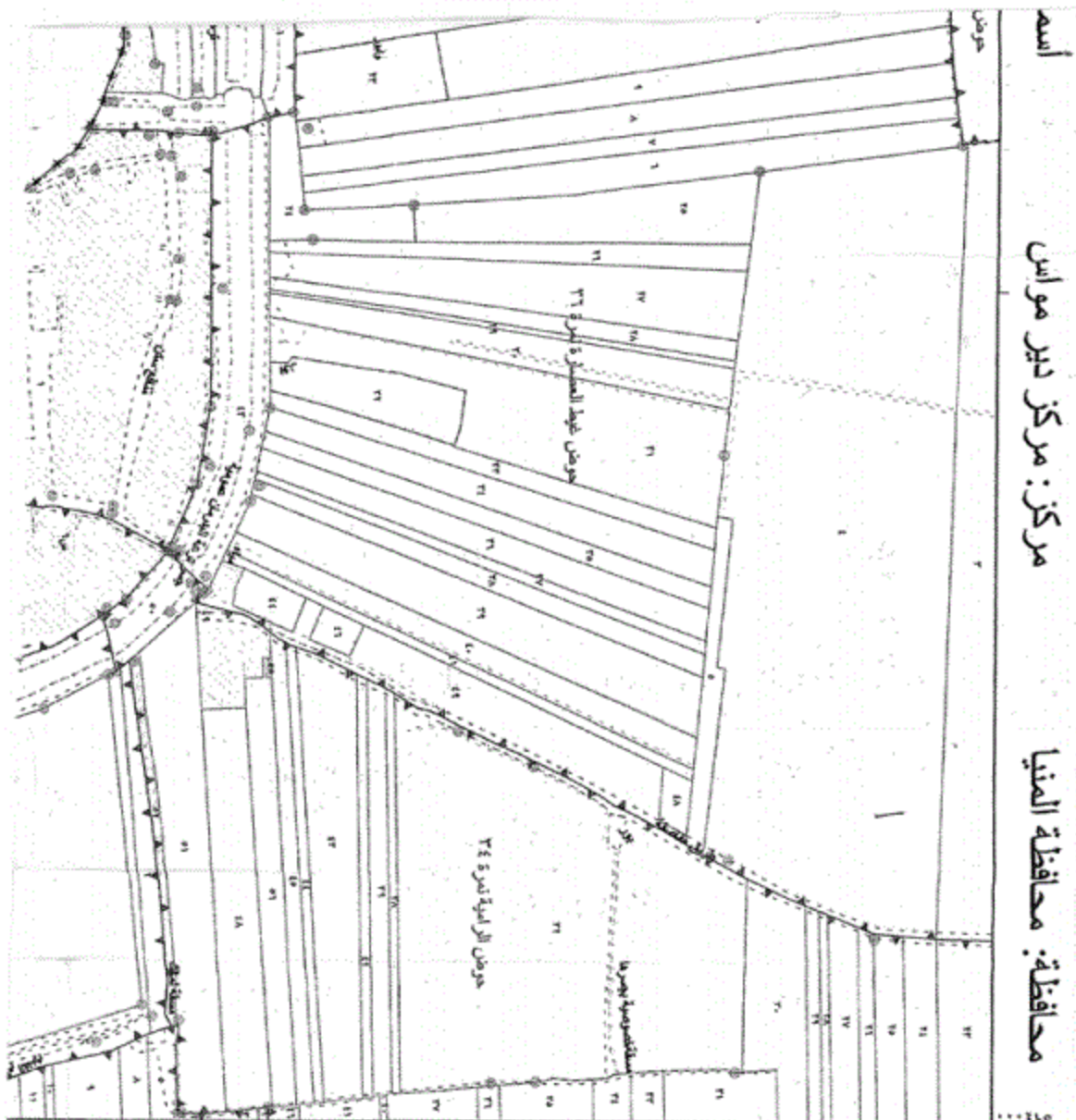
كشف الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالمنيا .
موافقة السيد الدكتور رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

خطاب مديرية المساحة بالمنيا والذي يفيد بأنه قد تم تحويل مبلغ ٤٤,٤٤٤,٤٤ جنيهه (فقط أربعة وأربعون ألفاً وأربعمائة وأربعة وأربعون جنيهاً وأربعة وأربعون قرشاً لاغير) تحت ذمة تعويضات محطة الرفع الفرعية بقرية بنى حرام.
والأمر مرفوع لسيادتكم للتفضل بالموافقة على استصدار قرار المنفعة العامة لنزع ملكية المساحة اللازمة لتنفيذ مشروع الصرف الصحي بقرية بنى حرام الواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخريطة المساحية المرفقة على أن يكون ذلك القرار لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مهندس / شريف الشربيني





بموجب قرار وزير الموارد المائية والري
رقم ١٠٠٠/٢٠٢٥

٥٤٦٠٠٠

وزارة الموارد المائية والري
الهيئة المصرية العامة للمساحة



EGYPTIAN SURVEY AUTHORITY

خريطة رقم: ٥٤٦٠٠/٥٤٥

تاريخ الطبع: ٢٠٢٥/٠٦/١٠

طلي التورمات المحورة
INDEX TO ADJOINING SHEETS

٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦
٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦
٥٤٥	٥٤٥	٥٤٥
٥٤٥	٥٤٥	٥٤٥

